العرب
الأربعاء 2020/01/29
السنة 42 العدد 11601

خفض حاد في إمدادات الغاز الإيراني إلى العراق

تكهنات بشأن إلغاء إعفاء بغداد من عقوبات واشنطن على طهران

تبديد الغاز العراقي لمواصلة الاعتماد على غاز إيران

تضاربت تقديرات المراقبين بشأن الانخفاض الحاد في إمدادات الغاز الإيراني إلى العراق، الذي أرجعته بغداد إلى عوامل فنية، في وقت تتصاعد فيه التكهنات بشأن إمكانية إلغاء إعفاء بغداد من العقوبات الأميركية على إيران.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي العراقي

بغداد – كشفت وزارة الكهرباء العراقية أن إيران خفضت إمدادات الغاز، التي تستخدم لتشغيل محطات الكهرباء العراقية بشكل حاد لتصل إلى 3 ملايين قدم مكعب يوميا فقط من أصل الكمية المتفق عليها البالغة 28 مليونا.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة أحمد العبادي إن "مشكلة تدني تجهيز الطاقة الكهربائية طالت محافظات بغداد وبابل وكربلاء والنجف والديوانية". وأرجع سبب ذلك إلى مشكلة فنية هي انخفاض ضغط ضخ الغاز عبر الأنابيب وأنه أثر على توليد الكهرباء في المحطات.

وذكر أن العراق لديه إعفاء من العقوبات الأميركية على إيران لشراء الغاز وإمدادات الكهرباء، وأنه يسدد ثمنها بالدينار العراقي. وأعرب عن أمله في أن تمدد واشنطن ذلك الإعفاء بسبب حاجة العراق الماسة إلى تلك الإمدادات.

وربط بعض المحللين بين التراجع الحاد في إمدادات الغاز الإيرانية وتصاعد التوتر بين واشنطن وطهران على الساحة العراقية، في ظل ترجيح إلغاء إعفاء العراق من العقوبات الأميركية على إيران الذي ينتهي الشهر المقبل.

وقد تكون لذلك صلة بإعلان المصرف العراقي للتجارة الحكومي الأسبوع الماضي بأنه لن يكون طرفا في آلية دفع مستحقات إيران المالية عن الغاز والكهرباء، في حال عدم تجديد الإعفاء الأميركي من العقوبات.

وأكد العبادي أن الوزارة شكلت خلية أزمة لمعالجة المشكلة بمشاركة وزير الكهرباء ومستشاري رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزارتي النفط والمالية للبحث عن مصادر وقود بديلة لسد نقص الإمدادات.

وأشار إلى أن انخفاض ضغط الغاز يحدث كل عام تقريبا، لكنه أقر بأن حدوثه تكرر هذا العام بوتيرة أكبر وبلغ التراجع في الإمدادات مستويات تزيد كثيرا على الأعوام الماضية. وتوقع أن يستمر لفترات أطول.

ونسبت صحيفة الصباح الحكومية إلى العبادي قوله إن "من بين الإجراءات العاجلة لتجاوز المشكلة تخويل مجلس وزارة النفط لإكمال عقود جولة التراخيص المتعلقة باستثمار الغاز المصاحب من أجل توفير إمدادات محطات الكهرباء".

أحمد العبادي

العراق شكل خلية أزمة لإيجاد مصادر بديلة للغاز الإيراني

وتحوم شبهات فساد حول إصرار الحكومة العراقية على مواصلة الاعتماد على الغاز الإيراني رغم ارتفاع استثمار الغاز المصاحب لإنتاج وتصدير عشرات الشحنات إلى الخارج في وقت يتم فيه استراد الغاز الإيراني بأسعار مضاعفة.

وتشير بيانات شركة بريتش بتروليم البريطانية إلى أن العراق يشتري الغاز الإيراني بسعر 11.23 دولار لكل ألف قدم مكعب، مقارنة بنحو 6.49 دولار تدفعها الكويت لشراء الغاز المسال. ويقول تقرير لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إن العراق يبدد حاليا ما يقرب من 2.5 مليار دولار سنويا نتيجة حرقه الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط والذي يصل إلى 1.55 مليار قدم مكعب يوميا أي ما يعادل 10 أضعاف الكمية المستوردة من إيران.

وتقول وزارة الكهرباء إنها ماضية في تنفيذ خطة تمتد لثلاثة أعوام بالتنسيق مع وزارة النفط للوصول إلى انتفاء الحاجة إلى الغاز الإيراني. وتشير البيانات إلى أن العراق يستورد إلى جانب الغاز نحو 1200 ميغاواط من الكهرباء من إيران.

وذكر العبادي أن وزارة الكهرباء نجحت في زيادة طاقة توليد الكهرباء إلى 19200 ميغاواط في الصيف الماضي وأنها تهدف لبلوغ 23 ألف ميغاواط الصيف المقبل، شريطة استمرار ضخ الغاز الإيراني وإدخال محطات ووحدات جديدة للإنتاج في البلاد.

ويعاني العراق كثيرا من مشكلة تدني إنتاج الطاقة الكهربائية ويعمل وفق نظام القطع المبرمج لتجهيز الأهالي بالطاقة الكهربائية لعدة ساعات يوميا فيما يلجأ الأهالي إلى شراء الطاقة الكهربائية من محطات أهلية لسد النقص في التجهيز وخاصة في فصل الصيف حيث ترتفع درجات الحرارة إلى مستويات عالية.

حلفاء واشنطن يتجاهلون تحذيراتها بشأن هواوي

تزايد تفكك الجبهة التي تقودها واشنطن للتحذير من خطورة التعامل مع شركة هواوي الصينية بعد أن سمحت بريطانيا لها بدور في شبكات الجيل الخامس واقتراب ألمانيا من موقف مماثل، في وقت تراجعت فيه واشنطن عن تشديد العقوبات على الشركة الصينية.

لندن – أخيرا حسمت بريطانيا أمرها بشأن التعامل مع شركة هواوي الصينية، وأعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون أمس، عن منحها دورا محدودا في بناء شبكات الجيل الخامس للهاتف المحمول.

وفي أكبر اختبار حتى الآن لسياسته الخارجية في مرحلة ما بعد خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي، سمح جونسون لمن يطلق عليهم "الموردون ذوو المخاطر المرتفعة" بالمشاركة في الأجزاء "غير الحساسة" في شبكات الجيل الخامس، على ألا تتجاوز نسبة مشاركتهم 35 بالمئة.

وبذلك تتسع خطوات حلفاء الولايات المتحدة في تجاهل ضغوطها لاستبعاد الشركة تماما بسبب مزاعم بإمكانية استغلال هواوي من جانب الحكومة الصينية في أغراض التجسس.

ومن المتوقع أن يُغضب القرار إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي كانت قد هددت بتقليص التعاون الاستخباري مع لندن إذا كان لهواوي دور في بناء شبكات الجيل الخامس للاتصالات.

وتتعرض بريطانيا لضغوط من أجل إرضاء الولايات المتحدة، في وقت تسعى فيه للتفاوض معها على إبرام اتفاقية تجارة حرة مع اقتراب موعد الخروج من الاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع.

ولم تذكر الحكومة البريطانية في بيان في هذا الصدد شركة هواوي بالاسم، لكن مسؤولي أمن الإنترنت البريطانيين قالوا إنهم دائما ما كانوا يتعاملون مع هواوي على أنها مورد "عالي المخاطر".

وأبدت هواوي سعادتها بالقرار البريطاني، حيث قال فيكتور تشانغ نائب رئيس الشركة إن "هواوي مطمئنة من تأكيد حكومة بريطانيا على أنه بإمكاننا مواصلة العمل مع زبائننا للحفاظ على مسار طرح الجيل الخامس".

وأضاف أن "هذا القرار المدعوم بالأدلة سيؤدي إلى إنشاء بنية تحتية للاتصالات أكثر تقدما وأمانا وفعالية من حيث التكلفة تلائم المستقبل وهو ما يمكن المملكة المتحدة من الوصول إلى التكنولوجيا الرائدة على مستوى العالم ويضمن وجود سوق تنافسية".

وأشار مسؤولون في ألمانيا مؤخرا إلى أن برلين يمكن أن تسمح للشركة الصينية بإدارة شبكات الجيل الخامس الخاصة، وذكروا أن إطلاق الخدمة بدون هواوي سيكون أمرا صعبا.

ويقول الخبراء إن هواوي تنفرد بعيدا في صدارة مطوري الجيل الخامس، الذي يعد بزيادة سرعة نقل البيانات بأكثر من 100 مرة مقارنة بالجيل الرابع.

وهذا الأمر يفتح الأبواب لتطبيقات مستقبلية تمتد من القيادة الذاتية إلى العمليات الطبية التي يتم التحكم فيها عن بُعد.

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد دعا الحكومات الأوروبية إلى الاعتماد على شركات الاتصالات الخاصة بها، مثل إريكسون ونوكيا، وحذر مرارا من أن هواوي متحالفة مع الجيش الصيني، وأنها من الممكن أن تقوم بتسليم بيانات خاصة.

ويقول كارل تاير، أستاذ العلوم السياسية السابق في جامعة نيو ساوث ويلز الأسترالية "قد يكون لألمانيا وبريطانيا اعتبارات أخرى، وقد لا يكون تصورهما للخطر من جانب الصين قويا بما يكفي لرفض التعامل مع شركة هواوي".

ويرى محلل الاتصالات ماثيو هاويت، أن التعاون بين هواوي وبريطانيا يعود إلى أكثر من 10 سنوات، وأن الاستمرار في ذلك هو أمر منطقي بالنسبة للحكومة البريطانية.

ويبدو أن جبهة التضييق الأميركي على هواوي تتراجع حتى داخل الولايات المتحدة بسبب المخاوف من تضرر الشركات الأميركية من مقاطعة الشركة الصينية.

وظهر ذلك في تأكيد مصادر مطلعة لوكالة رويترز هذا الأسبوع بأن وزارة التجارة الأميركية سحبت مسودة قرار يهدف إلى زيادة تخفيض مبيعات الموردين الأميركيين إلى هواوي في أعقاب إبرام المرحلة الأولى من اتفاق تجاري بين واشنطن وبكين.

ويسلط سحب القرار الضوء على الانقسامات العميقة داخل إدارة ترامب بشأن أفضل السبل للتعامل مع عملاقة الاتصالات الصينية المدرجة في القائمة السوداء، والحرب الأوسع مع الصين بشأن الهيمنة التقنية.

جونسون غامر بإغضاب ترامب بالسماح بدور لهواوي في شبكات الاتصال البريطانية

وتخطط الإدارة الأميركية لعقد اجتماع على مستوى مجلس الوزراء الأسبوع المقبل لمناقشة القرار الذي يمكن إحياؤه أو إنهاؤه أو إعادة كتابته، على حد قول أحد مصادر رويترز، وسط رفض من وزارة الخزانة الأميركية أيضا.

وفي ظل القوانين التنظيمية الحالية، تبقى سلاسل التوريد الأجنبية المهمة بعيدة عن سلطة الولايات المتحدة، الأمر الذي زاد من إحباط المناوئين للصين داخل الإدارة الأميركية، وشجع واشنطن نحو منع المزيد من الشحنات إلى هواوي.

وكانت تقارير قد ذكرت في نوفمبر الماضي أن وزارة التجارة الأميركية تدرس توسعة القرار الذي يحدد مقدار المحتوى الأميركي في المنتجات أجنبية الصنع الذي يعطي واشنطن السلطة لتنظيم الصادرات إلى هواوي.

وبموجب القوانين التنظيمية الحالية، يمكن للولايات المتحدة طلب ترخيص أو منع تصدير العديد من المنتجات عالية التقنية المشحونة إلى الصين من الدول الأخرى إن كانت المكونات أميركية الصنع تشكل أكثر من 25 بالمئة منها.

وتعارض الشركات الأميركية تلك الإجراءات، وتقول إنها تقوض قدرتها على المنافسة وتدفع شركة هواوي الصينية للحصول على المزيد من المنتجات من مصادر أخرى خارج الولايات المتحدة.

تكنولوجيا لا يمكن تجاهلها

مصر تدخل أميركا حوض غاز المتوسط

القاهرة – جسدت مصر شراكتها الاستثمارية في غاز شرق المتوسط مع الولايات المتحدة على أرض الواقع حينما فتحت الباب أمام عودة أكبر شركات الطاقة الأميركية للتنقيب في سواحلها الإقليمية.

وأبرمت وزارة البترول المصرية الثلاثاء اتفاقيتين جديدتين مع شركة إكسون موبيل باستثمارات حدها الأدنى 332 مليون دولار ومنح توقيع 17 مليون دولار لحفر سبع آبار للتنقيب عن النفط والغاز بالبحر المتوسط.

وقال وزير البترول طارق الملا في بيان إن "عودة شركة إكسون موبيل، أحد أكبر الشركات العالمية العاملة في صناعة البترول والغاز للعمل في مجال البحث والاستكشاف في مصر بعد غياب فترة طويلة، تمثل قيمة مضافة للنجاحات التي حققها قطاع البترول خلال الفترة الماضية".

وتتضمن الاتفاقية الأولى التنقيب عن النفط بمنطقة شمال شرق العامرية البحرية بالبحر المتوسط باستثمارات حدها الأدنى 220 مليون دولار ومنحة توقيع عشرة ملايين دولار لحفر 4 آبار.

> وزارة البترول المصرية أبرمت اتفاقيتين مع إكسون موبيل لحفر 7 آبار للتنقيب عن النفط والغاز في المتوسط

أما الاتفاقية الثانية فتشمل منطقة شمال مراقيا البحرية في المتوسط باستثمارات حدها الأدنى نحو 112 مليون دولار ومنحة توقيع سبعة ملايين دولار لحفر 3 آبار.

ولفت الملا إلى أن إكسون موبيل معروفة بسرعة الأداء والتزامها بالأمن في كافة عملياتها وكانت دائما شريكا استراتيجيا لقطاع الطاقة المصري.

وفتح اكتشاف إيني الإيطالية لحقل ظهر في عام 2015، والذي يحوى احتياطات تُقدر بثلاثين تريليون قدم مكعب من الغاز، الشهية للمستثمرين الأجانب لضخ استثمارات في مصر بحثا عن النفط.

واستطاع قطاع الطاقة المصري منذ يونيو 2014 وحتى الآن توقيع 82 اتفاقية بترولية جديدة للبحث والتنقيب عن البترول والغاز بإجمالي استثمارات يصل حدها الأدنى إلى حوالي 16 مليار دولار لحفر 340 بئرا.

وأوضح الملا أن قطاع البترول مستمر في توقيع المزيد من الاتفاقيات باعتبارها حجر الزاوية لتكثيف عمليات البحث والاستكشاف وتنمية وإنتاج النفط والغاز وتحقيق اكتشافات جديدة تساهم في تعزيز الإنتاج.

وتسعى مصر إلى أن تصبح مركزا إقليميا لتجارة الطاقة بعد اكتشافات كبيرة للغاز في الأعوام القليلة الماضية.

ووجدت الإدارة الأميركية في ثروات الغاز نافذة للعب دور اقتصادي جديد شرق المتوسط، يعزز أجندتها الاستراتيجية في مواجهة طموحات موسكو، خاصة بعد شراء روسنفت الروسية لنحو 30 بالمئة من حصة إيني في حقل ظهر العملاق.

وقد فتحت الخلافات الجيوسياسية في شرق المتوسط الأبواب أمام الولايات المتحدة للبحث عن دور أكبر في المنطقة من خلال ضم الغاز إلى أجندة حوارها الاستراتيجي مع مصر.

وأظهرت فعاليات منتدى غاز شرق المتوسط الذي أقيم في يوليو الماضي في القاهرة أن الإدارة الأميركية عازمة على تبني سياسات اقتصادية جديدة لتعزيز دورها في المنطقة.

وأعلن ريك بيري وزير الطاقة الأميركي أمام غرفة التجارة الأميركية بالقاهرة حينها، بعد انتهاء فعاليات المنتدى، عن ضم قطاع الطاقة إلى الحوار الاستراتيجي بين بلاده ومصر.